

# المحتويات

الكلمة	.....
مقدمة البحث	.....
باب الأول : مفهوم نظرية اليماث وصلتها بغيرها من النظريات	٩
الفصل الأول : المفهوم العام لنظرية اليماث	١١
البحث الأول التمييز بين اليماث والبراءة	١٢
البحث الثاني : التمييز بين البراءة المختلفة	١٥
حقيقة هذه التمييز	١٦
البراءة البراءة	١٧
البحث الثالث : اليماث في القانون الجنائي	١٩
١- مفهوم اليماث من زاوية القانون الجنائي	١٩
٢- اثر اليماث على المسؤولية الجنائية	٢٠
الفصل الثاني : نظرية اليماث في العقود وفي التصرفات القانونية	٢٣
يوجـه عـام	.....
بحث الأول : دور الارادة في التصرفات في العقد الاسلامي	٢٤

٢٦	- مدى تأثير الارادة في العقد .....
٢٨	المبحث الثاني : دور الارادة في التصرفات في القانون الوضعي .....
٢٩	١ - المراحل التي مر بها مبدأ سلطان الارادة في القانون الوضعي .....
٣٣	٢ - اثر مبدأ سلطان الارادة في العصر الحاضر .....
٣٥	المبحث الثالث : تعريف الباعث .....
٣٥	١ - بعض التعريفات الواردة في الباعث .....
٣٦	٢ - التعريف الدقيق للباعث .....
٣٨	المبحث الرابع : مفهوم المشروعية في كل من القانون الوضعي والشريعة الاسلامية .....
٣٨	الفرع الأول : مفهوم النظام العام والأداب في القانون الوضعي .....
٣٩	١ - قواعد النظام العام .....
٣٩	٢ - قواعد الأداب .....
٣٩	٣ - معيار النظام العام والأداب .....
٤٠	٤ - بعض التطبيقات للتصرفات التي يكون الباعث عليها مخالفة الأداب والنظام العام في القانون .....
٤٠	١ - القواعد الدستورية والحرفيات العامة .....
٤٠	٢ - النظم الادارية والمالية .....
٤١	٣ - القوانين الجنائية .....
٤١	٤ - الأحوال الشخصية .....
٤١	٥ - الاتفاقيات المخالفة للأداب .....
٤٢	الفرع الثاني : فكرة النظام العام والأداب في الشريعة الاسلامية .....
٤٥	١ - أصل المشروعية في الفقه الاسلامي .....
٤٩	٢ - اثر النزعة الخلقية في الفقه الاسلامي .....

٣- بعض التطبيقات لبعض التصرفات المخالفة للآداب في	
الشريعة الإسلامية ..... .	51 .....
١- النبي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه .....	51 .....
٢- تحريم نكاح التحليل .....	52 .....
٣- تحريم الربا .....	52 .....
الفصل الثالث : نظرية الارادة الباطنة ونظرية الارادة الظاهرة وصلتها بنظرية الباعث .....	54 .....
المبحث الأول : نظرية الارادة الظاهرة والارادة الباطنة في	
الفقه الإسلامي .....	56 .....
الفرع الأول : الاسس التي تقوم عليها الارادة في	
الفقه الإسلامي .....	56 .....
١- عند الحنفية .....	56 .....
٢- عند الشافعية .....	57 .....
٣- عند الحنابلة والمالكية .....	58 .....
الفرع الثاني : موقف فقهاء الشريعة من الارادة الظاهرة والارادة الباطنة .....	58 .....
أولاً - المذهب الشافعي والمذهب الحنفي .....	58 .....
ثانياً - مذهب الحنابلة والمالكية .....	59 .....
الفرع الثالث : تطبيق نظرية الارادة الظاهرة والارادة الباطنة في مسائل الباعث غير المشروع .....	59 .....
أولاً : بيع العصير لمن يتخرجه خمراً .....	59 .....
ثانياً : بيع العينة .....	60 .....
ثالثاً : زواج المحلل .....	61 .....

المبحث الثاني : نظرية الارادة الباطنة ونظرية الارادة الظاهرة في  
القانون الوضعي ..... ٩٢

الفرع الأول : اثر هاتين النظريتين في التقنين المدني  
الجزائري ، وبعض التقنينات العربية الأخرى ..... ٩٢  
الفرع الثاني : صلة هاتين النظريتين بنظرية الباعث ..... ٩٧

## الباب الثاني : التطور التاريخي لنظرية السبب في القانون

الوضعي ..... ٧١

الفصل الأول : نظرية السبب في القوانين القديمة ..... ٧٣

المبحث الأول : نظرية السبب في القانون الروماني والقانون

الكنسي ..... ٧٤

المطلب الأول : نظرية السبب في القانون الروماني ..... ٧٤

الفرع الأول : السبب في العصور الأولى للقانون الروماني ..... ٧٤

الفرع الثاني : في العصر العلمي او المعهد المدرسي ..... ٧٦

المطلب الثاني : فكرة السبب عند الكنسيين ..... ٧٩

المبحث الثاني : نظرية الفقيه دوما في السبب ..... ٨١

الفرع الأول : مفهوم السبب عند الفقيه دوما ..... ٨١

١ - بالنسبة للمعاوضات ..... ٨١

٢ - بالنسبة للتبرعات ..... ٨٢

الفرع الثاني : انصار نظرية دوما ..... ٨٣

المبحث الثالث : النظرية التقليدية في السبب ..... ٨٥

الفرع الأول : تحديد معنى السبب في النظرية التقليدية ..... ٨٥

الفرع الثاني : السبب في الأنواع المختلفة من العقود في النظرية  
التقليدية ..... ٨٦

الفرع الثالث : خصائص السبب كما تقررها النظرية التقليدية ..	٨٩
الفرع الرابع : شروط السبب في النظرية التقليدية ..	٩٠
١ - ان يكون السبب موجوداً ..	٩٠
٢ - ان يكون السبب صحيحاً ..	٩٠
٣ - ان يكون السبب مشروعاً ..	٩٠
الفرع الخامس : نقد النظرية التقليدية ..	٩٥
الفرع السادس : دفاع كابيتان عن النظرية التقليدية ..	٩٩
<b>المبحث الرابع : وظيفة السبب والنظرية التقليدية ..</b>	<b>١٠١</b>
الفرع الأول : رأي الفقهاء القائلين بالوظيفة المزدوجة للسبب ..	١٠١
الفرع الثاني : رأي الفقهاء القائلين بالوظيفة الوحيدة للسبب ..	١٠٥
<b>الفصل الثاني : نظرية السبب في القوانين الحديثة ..</b>	<b>١١٣</b>
<b>المبحث الأول : فكرة السبب في القضاء الفرنسي ..</b>	<b>١١٣</b>
الفرع الأول : تطبيقات لفكرة السبب مقتبسة من القضاء	
الفرنسي ..	١١٤
الفرع الثاني : السبب في النظرية الحديثة هو الباعث الدافع ..	١١٩
١ - خصائص الباعث ..	١٢٠
٢ - مرونة الباعث وضوابطه ..	١٢١
المبحث الثاني : نظرية السبب في التقنين المدني الجزائري وفي تقنيات بعض الدول العربية ..	١٢٣
الفرع الأول : السبب في التقنين المدني الجزائري هو الباعث	
الدافع ..	١٢٥
الفرع الثاني : السبب في بعض التقنيات العربية الأخرى ..	١٢٥
١ - في القانون الليبي والكويتي ..	١٢٥
٢ - في القانون المدني المصري ..	١٢٥

٣ - في القانون اللبناني والصوري ، والسوداني ، والعراقي	
والتونسي . . . . .	١٢٧
المبحث الثالث : نظرية السبب في القانون الانجليزي . . . . .	١٣٠
الفرع الأول : ما هو الاعتبار . . . . .	١٣٢
الفرع الثاني : انواع الاعتبار وشروطه . . . . .	١٣٣
الفرع الثالث : خصائص الاعتبار . . . . .	١٣٥
الفرع الرابع : تقدير هذه النظرية . . . . .	١٣٦
المبحث الرابع : النظرية الايطالية في السبب . . . . .	١٣٨
الفرع الأول : مفهوم هذه النظرية . . . . .	١٣٨
الفرع الثاني : تقدير هذه النظرية . . . . .	١٣٩
المبحث الخامس : نظرية السبب في القوانين الجermanية . . . . .	١٤١
الفرع الأول : نظرية السبب في القانون الجermanي من خلال التصرفات المسبية . . . . .	١٤٢
الفرع الثاني : نظرية السبب في القانون الجermanي بالنسبة للتصرفات المجردة . . . . .	١٤٣

<b>الباب الثالث : نظرية الباعث في الشريعة الاسلامية . . . . .</b>	١٤٦
الفصل الأول : صياغة نظرية السبب في الفقه الاسلامي . . . . .	١٤٨
المبحث الأول : العقد كاساس لدراسة نظرية السبب . . . . .	١٤٨
الفرع الأول : تعريف العقد . . . . .	١٤٩
الفرع الثاني : اركان العقد . . . . .	١٥١
المبحث الثاني : شروط المعاوضة المعتبرة شرعا . . . . .	١٥٦
الفصل الثاني : ادلة النظرية في الأصول التشريعية والقواعد الفقهية	١٦١
المبحث الأول : ادلة النظرية في الأصول التشريعية . . . . .	١٦١

الفرع الأول : اصل النظر في مآلات الافعال .....	١٦٢
الفرع الثاني : آراء العلماء في هذا الأصل - اي اصل النظر في مآلات الافعال .....	١٦٤
المبحث الثاني : ادلة النظرية في القواعد الفقهية .....	١٦٦
المطلب الأول : قاعدة الذرائع .....	١٦٦
الفرع الأول : تعريف الذريعة .....	١٦٦
الفرع الثاني الادلة على مبدأ الذرائع .....	١٧٠
- ما يستخلص من هذه الادلة .....	١٧٦
المطلب الثاني : اقسام الذرائع بالنسبة الى مآلاتها عند الاصوليين وبيان وجه الخلاف فيها .....	١٧٩
الفرع الأول: اقسام الذرائع عند الامام القرافي والامام ابن قيم الجوزية .....	١٧٩
- حكم كل قسم من هذه الاقسام .....	١٨١
الفرع الثاني : اقسام الذرائع عند الامام الشاطبي .....	١٨٦
الفرع الثالث : ما يستنتج من هذه الاحكام .....	١٩٦
المطلب الثالث : قاعدة الحيل وقاعدة الامور بمقاصدها .....	١٩٨
الفرع الأول : قاعدة الحيل .....	١٩٨
الفرع الثاني : قاعدة الامور بمقاصدها .....	٢٠١
الفصل الثالث : الباعث غير المشروع في المذاهب الفقهية المختلفة ..	٢٠٤
المبحث الأول : الباعث في مذاهب اهل السنة .....	٢٠٤
الفرع الأول : مذهب الحنفية .....	٢٠٤
الفرع الثاني : مذهب الشافعية .....	٢٠٧
الفرع الثالث : مذهب الحنابلة .....	٢١٠
الفرع الرابع : مذهب المالكية .....	٢١٣

المبحث الثاني : الباعث في المذاهب الأخرى غير مذاهب

٢١٥ .....	أهل السنة .....
٢١٥ .....	الفرع الأول : مذهب الظاهرية .....
٢١٧ .....	الفرع الثاني : مذهب الزيدية .....
٢١٨ .....	الفرع الثالث : مذهب الجعفرية .....
٢١٩ .....	الفرع الرابع : مقارنة بين المذاهب .....

الباب الرابع : مجال نظرية الباعث وأثرها .....

٢٢٤ .....	الفصل الأول : مجال نظرية الباعث .....
-----------	---------------------------------------

٢٢٤ .....	المبحث الأول : نظرية الباعث في عقود المعاوضات .....
-----------	---

٢٢٥ .....	المطلب الأول : أهمية المعاوضة في الشريعة الإسلامية ..
-----------	---

٢٢٧ .....	المطلب الثاني : بعض التطبيقات للباعث غير المشروع
-----------	--

٢٢٧ .....	في عقود المعاوضات .....
-----------	-------------------------

٢٢٧ .....	الفرع الأول : العقود التي يكون الباعث عليها الإخلال بالمعاوضة .....
-----------	--

٢٢٧ .....	١ - بيع العينة .....
-----------	----------------------

٢٢٨ .....	٢ - الشراء بقصد الاحتكار .....
-----------	--------------------------------

٢٢٨ .....	أ - معنى الاحتكار .....
-----------	-------------------------

٢٢٩ .....	ب - أدلة منع الاحتكار .....
-----------	-----------------------------

٢٣٠ .....	ج - آراء الفقهاء في الاحتكار .....
-----------	------------------------------------

٢٣١ .....	د - حكم الاحتكار .....
-----------	------------------------

الفرع الثاني : العقود التي يكون الباعث عليها مخالفًا	للنظام العام والأداب .....
--	----------------------------

٢٣٢ .....	المبحث الثاني : نظرية الباعث في عقود التبرع .....
-----------	---

٢٣٣ .....	المبحث الثاني : نظرية الباعث في عقود التبرع .....
-----------	---

المطلب الأول : الهدبة .....	٢٣٤	٢١٥
١ - انعقادها .....	٢٣٤	٢١٥
٢ - الرجوع في الهدبة .....	٢٣٤	٢١٧
٣ - الغاية المشروعة من الهدبة .....	٢٣٥	٢١٨
٤ - بعض التطبيقات للهبات التي تتضمن الباعث غير المشروع .....	٢٣٥	٢١٩
أ - الهدية للقاضي .....	٢٣٥	٢٢
ب - هدية المقترض للمقرض .....	٢٣٥	٢٢٤
ج - هدية العمال الى الامراء .....	٢٣٥	٢٢٤
د - الهدية لعامل الزكاة .....	٢٣٦	٢٢٤
س - الهدبة لمن يشفع في شفاعة عند السلطان .....	٢٣٦	٢٢٤
ص - هبة الأب لأحد ابنائه .....	٢٣٧	٢٢٦
المطلب الثاني : الوصية .....	٢٣٧	٢٢
١ - انعقادها .....	٢٣٧	٢٢
٢ - الغاية من الوصية .....	٢٣٨	٢٢
٣ - بعض التطبيقات للوصية غير المشروعة .....	٢٣٩	٢٢
المطلب الثالث : القرض .....	٢٣٩	٢٢
١ - انعقاده .....	٢٣٩	٢٢
٢ - الغاية من القرض .....	٢٤٠	٢٢
المطلب الرابع : العارية .....	٢٤١	٢٢
١ - انعقادها .....	٢٤١	٢٣
٢ - الغاية من العارية .....	٢٤٢	٢٣
الفصل الثاني : حكم النظرية واثرها .....	٢٤٣	٢٣
المبحث الأول : معيار الباعث وضابطه .....	٢٤٣	٢٢
الفرع الأول : معيار الباعث وضابطه في الفقه الاسلامي	٢٤٣	٢٢

٢٤٣ .....	- في مذهب الشافعية
٢٤٤ .....	- في المذهب الحنفي
في مذهب الحنابلة	
٢٤٤ .....	- في مذهب المالكية
الفرع الثاني : معيار الباعث وضابطه في القانون الوضعي ٢٤٥	
٢٤٥ .....	- عند الفقيه كابيتان
٢٤٦ .....	- عند الفقيه بوا حيزان
٢٤٧ .....	- في القانون المدني الجزائري
٢٤٨ .....	المبحث الثاني : اثبات الباعث
٢٤٨ .....	الفرع الأول : حالة عدم ذكر الباعث في العقد
٢٤٩ .....	الفرع الثاني : حالة ذكر الباعث في العقد
٢٥١ .....	المبحث الثالث : جزاء الباعث
٢٥١ .....	الفرع الأول : الجزاء على مخالفة الباعث الم مشروع
٢٥١ .....	حالة عدم تحقق الباعث بسبب الغلط فيه
٢٥١ .....	حالة ذكر الباعث في متن العقد
٢٥٢ .....	حالة عدم ذكر الباعث في العقد
٢٥٢ .....	الفرع الثاني : الجزاء على الباعث غير الم مشروع
٢٥٣ .....	<u>معنى البطلان في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي</u> ...
٢٥٣ .....	أ - في القانون الوضعي
٢٥٥ .....	ب - في الشريعة الإسلامية
٢٥٦ .....	- الجزاء على الباعث غير الم مشروع في المذهب المالكي .
٢٥٧ .....	الخاتمة :
٢٦٢ .....	بيان المراجع
٢٦٢ .....	أولاً : باللغة العربية
٢٧٠ .....	ثانياً : باللغة الأجنبية